The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 3,N.1, P P. 62-81
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد 17، العدد 4، 2025 ص ص 81-62

الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العراقي للمدة (2014-2024)

Foreign direct investments and their role in the economic growth of small and medium-sized enterprises for the period (2014-2024)

أ.م.د.سكنه جهيه فرج(*)

Email: sakna.al_sary@uobasrah.edu.iq

م. قاسم جبار خلف(**)

Email : qasm.jabbar@gmail.com

المستخلص

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسهل الوصول إلى التمويل بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويجلب لها التكنولوجيات الجديدة وممارسات إدارة الأعمال الحديثة، ويوفر لها روابط أكثر فعالية مع الأسواق، وقد تزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في السنوات الأخيرة بسبب الدور المهم الذي تلعبه في النمو الاقتصادي، حيث اوضحت الكثير من الدراسات أن مثل هذه المشاريع قادرة على تخفيض تكاليف المعاملات، وتحسين الابتكارات الفردية واعمالها، وتعزيز قدرتها التنافسية الصناعية، ورفع الإنتاجية. وزيادة معدلات النمو

(*) جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم نظم المعلومات الادارية
(**) جامعة سومر / كلية الزراعة / قسم الانتاج الحيواني

الصناعي. وقد أظهرت الكثير من الأبحاث الاقتصادية أن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي، مع التأكيد على أهمية الاستثمار الأجنبي في هذه المشاريع في الدول النامية. وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح وتحديد المؤشرات التي تعزز دور الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الاستفادة منها في العراق. واوصت الدراسة ضرورة توفير الحماية المحلية للمشاريع داخل حدود البلد وتعزيز قدراتها من خلال الحكومة ودعمها حتى تتمكن من العمل كمورد للشركات الأجنبية وجذب الاستثمارات الاجنبية. كما كشف عن ضرورة إنشاء مجلس خاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي ، المشاريع الصغيرة، المشاريع المتوسطة، الدعم الحكومي، القدرة التنافسية للصناعة.

Abstract

The importance of small and medium-sized enterprises has increased in recent years due to the important role they play in economic growth and development, as many studies have shown that such projects are able to reduce transaction costs, improve individual innovations and their businesses, enhance their industrial competitiveness, raise productivity, and increase growth rates and industrial development.

Many economic studies have shown that there is a positive relationship between foreign investment in small and medium-sized enterprises and economic growth and development, emphasizing the importance of foreign investment in these projects in developing countries. This study aims to clarify and identify indicators that enhance the role of foreign investment in economic growth and the development of small and medium-sized enterprises and try to benefit from them in Iraq. The study recommended the necessity of providing local protection for projects within the country's borders and enhancing their capabilities through the government and supporting them so that they can work as a resource for foreign companies and attract foreign investments. It also revealed the necessity of establishing a special council for small and medium-sized enterprises in the Iraqi economy.

Keywords: Foreign investment, small enterprises, medium enterprises, .government support, competitiveness of industry

المقدمة

بدأ الاهتمام ينصب على أهمية ودور الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدخل القومي ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية لاي بلد مطلع القرن الحالي.

ويعد الاستثمار الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه أي مجتمع، الأمر الذي يتطلب بذل كل الجهود لتوفير الأموال والموارد الأخرى اللازمة لتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع المختلفة، بما في ذلك المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف الذي يؤدي إلى رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وخفض معدلات البطالة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وإنعاش الصادرات وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

أهمية البحث : تنبع أهمية الدراسة من الدور الكبير الذي تلعبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الانتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتوزيع الدخل بشكل أفضل والمساهمة في معالجة الكثير من مشاكل الاقتصاد الكلي .

هدف البحث : يهدف البحث إلى توضيح مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وانواعه في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيان مدى أمكانية الاستفادة منها في العراق خصوصاً .

مشكلة البحث : لم تحظى الاستثمارات الأجنبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كافي، وبالتالي من الضروري التعرف على دور الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع وهل ممكن أن يساهم في نمو الاقتصاد الوطني ،ومن هنا تأتي اشكالية البحث للإجابة عن التساؤل التالي:

هل الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن أن يساهم في النمو الاقتصادي من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العراقي؟

فرضية البحث : يفترض البحث أن هناك أمكانية للاستفادة من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق لمعالجة الكثير من مشاكل الاقتصاد الكلي .

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث تطرق المبحث الاول الى مفهوم وانواع الاستثمار الأجنبي ، فيما تناول المبحث الثاني مفهوم وأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اما المبحث الثالث كان يتعلق بتحليل تطور اتجاهات الاستثمار الاجنبي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق وتحليل تطور اتجاهات الاستثمار الاجنبي من خلال مؤشرات اقتصادية عديدة واخيرا الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للاستثمارات الأجنبية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

اولاً: مفهوم الاستثمارات الأجنبية: إن تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي يتطلب معرفة مدى توافر الظروف المشجعة له في الدولة المستقبلة، باعتبار أن الاستثمار الوطني والأجنبي هو العنصر الأساسي المتحكم في زيادة حجم الإنتاج وتحسين نوعيته ومدى قدرته على توفير فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي مقبول وإيجاد تنمية شاملة ومستدامة. **(الكواز،2005،14)** ، فإن الاستثمارات الأجنبية التي تحصل عليها الدول النامية تحكمها اعتبارات سياسيه، إذ تستعمل المنح والمساعدات والقروض من الحكومات سلاح للسياسة الخارجية للدول التي تقدمها، وغالباً ما تكون مقترنة بشروط تمس الاستقلال الوطني للدولة المتلقية لها .**(أحمد، 2010،54)**، فيما عرف كوجيما بانه التحركات في راس المال الهادفة بشكل اساسي أي السيطرة على ادارة وارباح مؤسسات الاعمال الاجنبية (Kojima,1982,p52) .

ويرى آخر أن الاستثمار الأجنبي هو نقل رأس المال عبر الحدود بغرض استخدامه في العمليات الاقتصادية المختلفة، مثل إقامة مشاريع إنتاجية أو المساهمة فيها، أو الاكتتاب في الأسهم أو السندات أو القروض، بهدف الحصول على عوائد مالية وفيرة، ويتضمن هذا التعريف

مجموعة من العناصر التي تشكل مفهوم الاستثمار الأجنبي **(الهوادج،2016،34)**، أي هو انتقال رؤوس الأموال بقصد التوظيف في مشاريع إنتاجية أو المساهمة فيها ،الحصول على عائدات مالية وفيرة من توظيفها لرؤوس الأموال ، الاستثمار خارج الدولة المالكة لرأس المال.

وتعرف منظمة التجارة العالمية للاستثمار الاجنبي بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما(البلد الام) بامتلاك اصل او موجود في بلد اخر (البلد المضيف) مع وجود النية في ادارة ذلك الاصل **(عبد الحسن والسامرائي،1998،5)**، اما ابو قحف فقد عرف الاستثمار الاجنبي بانه "التملك الجزئي او المطلق للطرف الاجنبي لمشروع الاستثمار سواء اكان مشروعا للتسويق ام للبيع ام الانتاج ام أي نوع اخر من النشاط الانتاجي والخدمي"**(ابو قحف، 1989،23-24)** .

ثانياً: انواع الاستثمارات الأجنبية: يتضمن الاستثمار الاجنبي انواع عديدة وفقا للمعيار الذي يعتمد في التقسيم وهذه الانواع هي من حيث الزمن وهو التقسيم الذي نهتم به في دراستنا هذه :- **(الخزرجي ،2010 ،43)**

1. الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI):- وهذا النوع تكون مدته طويلة الأجل من حيث الوقت، ومن ثم لا يجوز الاستثمار فيه إلا للشركات والمؤسسات ذات الإمكانات الهائلة، مثل الشركات العابرة للحدود والمتعددة الجنسيات. هذا النوع منها يستثمر فقط لتحقيق مكاسبه الخاصة، وبالتالي لديه السيطرة الكاملة على الإنتاج والتسعير.
2. الاستثمار الاجنبي غير المباشر(IFI):- هذا النوع من الاستثمار طويل الأجل بطبيعته، وبالتالي فهو مناسب فقط للشركات والمؤسسات ذات الإمكانات الهائلة، مثل الشركات العابرة للقارات

والمتعددة الجنسيات، هذا النوع من الشركات ينفق فقط لمصلحته الخاصة، وبالتالي لديه سيطرة كاملة على الإنتاج والسعر، ايضاً الاستثمار الاجنبي المباشر موضوع الدراسة يقسم حسب كيفية دخوله السوق المحلي الى (**حيدر،1996،96**):-

أ- يتم تأسيس الشركات الجديدة عندما تعمل شركة أو مؤسسة أجنبية في السوق المحلية من خلال إنشاء فرع أو مجموعة فروع لتكون بمثابة مراكز توزيع لمنتجاتها وخدماتها.

ب-شركات: الاستحواذ تستثمر شركة أجنبية في السوق المحلية من خلال الاستحواذ على نسبة كافية من أسهم شركة محلية قائمة للإشراف على استراتيجيتها المستقبلية وتطويرها.

ت- المشاريع المشتركة : تستثمر شركة أجنبية في السوق المحلية من خلال الشراكة مع مستثمر أو مجموعة من المستثمرين لتطوير أعمال جديدة ضمن النظام الاقتصادي المحلي.

ثالثاً: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: على الرغم من الاهتمام المتزايد الذي حظيت به المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول العالم, الا انه لا يوجد تعريف واضح ومحدد متفق عليه لهما, فالتعريف يختلف من بلد إلى آخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي واختلاف المعايير المستخدمة لتحديد طبيعة المشروعات(شنوف،32،2007) . واستنادا لدراسة معهد جورجيا فأن هناك أكثر من 55 تعريفاً مختلف موزعة في حوالي 75 دولة وترجع الصعوبة في تحديد مفهوم محدد للمصطلحين بسبب عدم أمكانية الفصل بين مشروع واخر. وتعرف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (Unido) المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل فيها من (10 – 50) عامل ويديرها مالك واحد ويتحمل كافة المسؤولية عنها في الاجل القصير والطويل (الحسيني،32،2006) ،ويعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة جدا التي يعمل فيها اقل من (10) عمال ، اما المشروعات المتوسطة يعمل فيها ما بين 50 – 100) عامل (الجامعة العربية،

2009، 18) . وتعرف منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي يصل فيها عدد العاملين من (1 – 50) عامل ويديرها صاحب المشروع (صقر، 2004 ، 10)، ومن أهم المعايير المستخدمة في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي معيار عدد العمال، معيار رأس المال ،معيار حجم المبيعات ،معيار صافي الموجودات ، وعليه تعتمد كل دولة في تحديد حجم المشروع الصغير او المتوسط على واحد أو أكثر من المعايير المذكورة وعلى ظروف كل دولة ودرجة تطورها وامكانياتها التكنولوجية وقدراتها الانتاجية وتعرف مؤسسة التمويل الدولية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها المشاريع التي يصل اقصى استثمار لها مبلغ (2.5) مليون دولار(الجامعة العربية، 2009،18 – 19) ، اما المشاريع المتوسطة في العراق هي التي تستخدم من (10) – (29) عامل والصغيرة أقل من 10 عمال(Rahnama and Others, 2011,2).

المبحث الثاني: دور الاستثمارات الأجنبية في نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة(2015-2024)

اولاً: اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق للمدة (2015-2024)

ونتيجة لما مر به العراق عام 2003 من خلال صدور قانون الاستثمار رقم (39) لسنة 2004 من قبل الحاكم المدني (بول بريمر) فقد اصبح الاحتلال ممثلا لشخصية المستثمر بعد ان فتح القانون اعلاه الباب على مصراعيه وجعل العراق مفتوحا للمستثمرين الاجانب لتحقيق مصالحهم دون فرض ضوابط تعود بالنفع على البلاد ولم يختلف الامر بعد ذلك حتى مع صدور القانون العراقي عام 2013.(**عبد اللطيف، 2018،21**)، فضلاً عن جلب الخبرات الفنية والعلمية لتنمية الموارد البشرية وخلق فرص العمل للعراقيين وتشجيع الاستثمارات وإقامة مشاريع جديدة في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف المستويات الاقتصادية ومنح الامتيازات والإعفاءات لهذه

المشاريع، ورغم كل الآمال التي استندت إلى القانون رقم 13 لسنة 2006 إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال ضعيفاً وغير مستقر في العراق حتى بعد صدور القانون المذكور، وقد يعود ذلك لأسباب عديدة منها فقدان الاستقرار الأمني والسياسي الذي شهده العراق بعد عام 2003، بالإضافة إلى الفساد الإداري والمالي الذي بدأ ينخر في مفاصل الدولة المختلفة(خليل،2020،61). والجدول (1) يبين حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بدأت التدفقات الاستثمارية المباشرة بالظهور في العراق بعد عام 2004، إذ بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يقارب (7.574) مليون دولار لعام 2015، وهو ما قد يعزى إلى الاستقرار للوضع الأمني، والانفتاح الاقتصادي للعراق على العالم، ودخول الشركات الاستثمارية ، ثم ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى (6.256) مليون دولار عام 2016، إلا أن التدفق الاستثماري انخفض في عام 2017 فقد بلغ تدفق الاستثمار الى نحو (5.320) مليون دولار بسبب ضعف الاستقرار السياسي والأمني، فضلاً عن الفساد الإداري والمالي السائد في معظم قطاعات الدولة، في حين ارتفعت الاستثمارات مرة أخرى في عام 2020 إلى ما يقارب (5.055) مليون دولار بسبب تحسن الأوضاع الأمنية وإقرار وتنفيذ قانون الاستثمارات العراقي رقم (13) لسنة 2017، ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق إلى ذروته عام 2023 ليبلغ حوالي (14,870) مليون دولار. ويعود سبب هذه الزيادة إلى جولات التراخيص وزيادة الاستثمارات النفطية، واعتماداً على ما يحرز من تقدم يمكن النظر إلى تحسن البيئة الأمنية والسياسية على أنه مؤشر على التقدم في تدفقات الاستثمار خلال القليل من السنوات كون المستثمر يبحث دائماً عن البيئة الآمنة والمستقرة التي يستثمر فيها أمواله(UNCTAD,2020,33).

الجدول (1) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق للمدة (2015–2024)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الاستثمار الاجنبي(مليون دولار	7.574	6.256	5.32	4.22	6.88	5.055	7.223	9.574	14.87	15.76
معدل التغير السنوي%	25.56	17.40	14.96	20.67	18.175	15.332	23.854	28.10	34.4	35.8

Source:1-World Invesment Report, UNCTAD .2024-2014

2-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، نشرة ضمان الاستثمار، الربع الثاني،2024 ص45.

ثانياً: تحليل اثر الاستثمارات الأجنبية في نمو وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة (2015-2024)

يتمتع العراق بالعديد من المقومات التي تشجع على تدفق الاستثمارات الاجنبية اليه في شتى القطاعات الاقتصادية بما يمتلكه من موارد طبيعية مختلفة وموارد بشرية متنوعة , لقد سعت الحكومات المختلفة الى أتباع سياسة تستهدف تشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية, **(السامرائي،45،2002)**. وقد ركزت سياسة تشجيع الاستثمار في البلد على مايلي **(العنبكي، 45،2019،)**:

أ- تأمين التمويل اللازم من خلال تفعيل دور القطاع المصرفي في توفير التمويل اللازم للمشاريع,

ب- تفعيل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي من خلال تفعيل الاستثمارات المحلية والاجنبية, وتفعيل الاستثمار في الانتاج والخدمات التي تضيف قيمة مضافة أعلى.

ت- ألزام الانشطة الاستثمارية باعتماد التنمية المستدامة والتركيز على البعد البيئي.

ث- تشجيع مناخ الاستثمار وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار والعمل على تشجيع الاستثمار. وقد تركز الاستثمار الاجنبي في العراق على المشاريع الصغيرة ذات الربحية السريعة والمضمونة والتي تمتاز بسرعة استرداد رؤوس الاموال, وفي سنة 2015 تم منح تراخيص بقيمة مليار دولار أمريكي لحوالي 23 مشروعاً مشتركاً بين شركات عراقية وأجنبية, ولغاية عام 2018 بلغ عدد الشركات الاجنبية العاملة في العراق 1860 شركة منها 750 شركة تركية **(فزع.،2013،130)**.

تركزت المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى العراق حسب حجم المشاريع ونوع النشاط للمدة (2015-2024) في عدد من المشاريع المتوسطة حيث استحوذت على (9) مشاريع بتكلفة استثمارية بلغت(6013) وشكلت نسبة ما يقارب (47.1%) من اجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية المتوسطة ، ثم تأتي المشاريع الصغيرة بقيمة (5830) مليون دولار اي مانسبته (45.7%) من اجمالي الاستثمارات الواردة والجدول(2) يوضح ذلك.

جدول(2) توزيع الاستثمارات الواردة الى العراق حسب حجم المشاريع ونوع النشاط للمدة (2015-2024)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
التكلفة (مليون دولار)	6013	5830	280	159	155	109	88	65	57	9
عدد المشروعات المتوسطة	9	8	2	5	15	4	6	7	10	2
عدد المشروعات الصغيرة	2	3	2	1	5	1	5	8	4	1

Source: The Financial Time, Intelligence, Unit, Foreign Direct Investment.

ثالثاً: الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2015-2024)

يتمتع العراق بالعديد من المقومات التي تشجع على تدفق الاستثمارات الاجنبية اليه في شتى القطاعات الاقتصادية بما يمتلكه من موارد طبيعية مختلفة وموارد بشرية متنوعة ، أن قانون الاستثمار في العراق ركز على تنمية القطاع الخاص لما لهذا القطاع من أهمية في التأثير على النمو الاقتصادي، تركز الاستثمار الاجنبي في العراق على المشاريع الصغيرة ذات الربحية السريعة والمضمونة والتي تمتاز بسرعة استرداد رؤوس الاموال, بحيث لم تتجاوز نسبة مساهمة هذه المشاريع في الناتج المحلي الاجمالي عن 33%. وهناك حاجة الى توفير الحماية المحلية للشركات المحلية وبناء قدراتها من خلال الدعم الحكومي لكي تستطيع أن تعمل كمورد للشركات الأجنبية. ويتبين من خلال الجدول (4) الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي في النتاج المحلي الاجمالي حيث بلغت في عام 2014 ما نسبته (0.01054%) في حين وصلت في عام 2024 ما نسبته (0.014905%) وكانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض طيلة مدة المذكورة. وهذا يعود الى العديد من الاسباب بسبب التشريعات والبيروقراطية والمحسوبية والمنسوبية فجميع هذه العوامل تؤثر في تدفق الاستثمارات الى داخل البلد.

الجدول (3) الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2014-2024) (مليون دولار)

السنة	الاستثمار الأجنبي	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	نسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي
2014	7.574	71840	0.010543
2015	6.256	72986	0.008572
2016	5.320	73092	0.007278

0.005702	74011	4.220	**2017**
0.009187	74890.9	6.880	**2018**
0.006391	79089.6	5.055	**2019**
0.008963	80588.4	7.223	**2020**
0.011199	87095.9	9.754	**2021**
0.010155	98346.3	9.987	**2022**
0.014905	99765.5	14.870	**2024**

المصدر : 1- البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، بغداد ، المديرية العامة للإحصاء ، اعداد مختلفة ،2014-2023 .

الحقل(4) من احتساب الباحثان بالاعتماد على المصدر اعلاه.

المبحث الثالث

تحليل تطور اتجاهات الواقع الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

أولا. اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق : فيما يخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق فأن أحصاءات وزارة التجارة والصناعة تشير الى أن عدد المشاريع الصغيرة قد بلغت 1300 مشروع قبل عام 2018, وعدد العاملين فيها 5946 عاملاً, أزداد عدد المشاريع بمقدار 190 مشروعاً في عام 2017, و 72 مشروعاً في عام 2018, فيما ازداد عدد العاملين بمقدار 759 عاملاً في عام 2017, و 316 عاملاً في عام 2018 على التوالي ،أما فيما يخص المشاريع المتوسطة فقد بلغ عددها 175 مشروعاً قبل عام 2018, يعمل فيها 1762 عاملاً, أضيف لها 24 و17 مشروعاً في الاعوام 2015 و 2018 على التوالي, وبلغ عدد العاملين فيها بنهاية عام 2018 حوالي 2370 عاملاً.

جدول (4) أعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعاملين ماقبل وبعد عام 2024

المعامل والمشاريع الصناعية	ماقبل عام 2020		2020		بعد عام 2024		الاجمالي	
	عدد المشاريع	عدد العاملين	عدد المشاريع	عدد العاملين	عدد المشاريع	عدد العاملين	عدد المشاريع	عدد العاملين
الصغيرة	234	7946	397	876	89	765	1962	8021
المتوسطة	189	1962	29	458	28	5432	456	9934

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،النشرات السنوية،اعداد مختلفة،صفحات مختلفة.
وزارة التخطيط(2024)، خطة التنمية للسنوات 2015-2024.

استنادا الى إحصائيات هيئة الاستثمار لعام 2024 فأن عدد المشاريع الصغيرة بلغت 10387 مشروع , وعدد المشاريع المتوسطة بلغت 182 مشروع. ولم يستطع الباحثان الحصول على بيانات دقيقة حديثة بخصوص أعداد الايدي العاملة في هذه المشاريع لقلة الاحصاءات, ولكن بيانات هيئة الاستثمار لعام 2022 تشير الى أن عدد العاملين في القطاع الخاص يبلغ تقريبا 40.5 % من حجم القوى العاملة في سن العمل, يتركز 77.3 % منهم في قطاع الخدمات, 6.1 % في القطاع الزراعي, و 16.6 % منهم في القطاع الصناعي (وزارة التخطيط، 2024،ص54).

ثانياً : قيمة الانتاج في المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

من الجدولين (5) و(6) نلاحظ ان قيمة الانتاج اخذت بالانخفاض تدريجيا في الصناعات الصغيرة حيث بلغت نسبة التغير السنوي للاعوام 2015 و 2016 و 2017 نسبة (2.6%) و (3) (19%) و (26.4%) ولوحظ تذبذب في قيمة الانتاج للسنوات 2018 و 2020 حيث

بلغت نسبة التغير السنوي على التوالي نسبة 97% و67,5 % وبلغ معدل النمو السنوي المركب للفترة من 2014 – 2023 نسبة (6%) وفي الصناعات المتوسطة تبين كذلك ان قيمة الانتاج فيها اتسمت بعدم الاستقرار حيث بلغت نسبة النمو السنوي للاعــوام 2015 و 2016 و 2017 ما مقداره (51%) و (53.7 %) و (14.8%) على التوالي وبلغ معدل النمو السنوي المركب لها(2,7%) للمشاريع المتوسطة . وسبب هذا التذبذب وعدم الاستقرار في قيمة الانتاج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يعود الى ان الاقتصاد العراقي شديد التأثر بالعوامل الداخلية والخارجية التي اتسمت بعدم الاستقرار في الوضع الامني العامل الخارجي الذي يعمل بالضد من قيام صناعة وطنية وابقاء العراق ضعيفا ومتخلفا .

جدول(5)قيمة الانتاج وعدد المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي للسنوات من(2014 – 2024) (الف دينار)

السنة	قيمة الانتاج بالاسعار الجارية(دينار)	نسبة التغير السنوي لقيمة الانتاج	عدد المنشآت	نسبة التغير السنوي لعدد المنشآت
2014	482235,7	–	77167	–
2015	469607,9	%2,6 –	69090	%10–
2016	–	3	–	–
2017	413729,8	19	17929	–
2018	815977,8	%97	17599	%1,8–
2019	658655,3	%19,3–	10088	%42–
2020	1103756.7	%67,5	11620	%15
2021	812441,1	%26,4–	13406	%15
2022	–	–	–	–
2024	819553,5	–	10289	–

معدل النمو المركب	%6	-	%20-	-

المصدر : 1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعة الاحصائية السنوية ، 2022 .صفحات مختلفة.

2- استخرج الباحث معدل النمو السنوي المركب لقيمة الانتاج وعدد المشاريع الصغيرة وكانت على التوالي 6 % و (- 20 %) سنة المقارنة 0 -1

3- معادلة النمو السنوي المركب = (- 1 × 100 سنة الاساس)

جدول (6) قيمة الانتاج وعدد المشاريع المتوسطة في الاقتصاد العراقي للمدة(2014-2024) (الف دينار)

السنة	قيمة الانتاج بالاسعار الجارية(دينار)	نسبة التغير السنوي لقيمة الانتاج	عدد المنشآت	نسبة التغير السنوي لعدد المنشآت
2014	14513,7	-	156	-
2015	21992,3	%51	142	%9-
2016	10272,1	%53,7-	80	%43,6-
2017	11801,3	%14,8-	79	%1-
2018	23670,8	-	92	%16
2019	24348,6	%3,7	76	%17-
2020	19515.7	%20-	52	%31-
2021	18468,7	%5,4-	57	%10
2022	-	-	-	-
2024	18523,7	-	51	-
معدل النمو المركب	%2,7	-	%11,6-	-

المصدر : 1-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية ، عام 2024،صفحات مختلفة....2- استخرج الباحث معدل النمو السنوي المركب لقيمة الانتاج وعدد المنشآت وكانت على التوالي (2,7 %) و (11,6 %) .

ولم يختلف الحال بالنسبة للمشاريع المتوسطة حيث انخفض عددها من عام 2014 الى2024 من 156 مشروع متوسط الى 51 مشروع بفارق مقداره 105 مشروع ويتضح ذلك في نسب التغير السنوي الذي بلغ (– 43 و6%) في عام 2023 ونسبة(– 17%) في عام 2019 ونسبة (– 31) عام 2020 . وبلغ معدل النمو السنوي المركب ما مقداره (–11,6%).وقد بلغ عدد المشاريع المتوسطة (51) مشروع لعام 2023 ويعمل فيها 871 عامل خلال نفس المدة بينما البلد بحاجة الى عدد كبير منها لتحقيق النمو الاقتصادي وسد حاجة السوق المحلية من السلع المنتجة محليا بدلا من الاستيراد من الخارج.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويل للدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص. ومن المتوقع أن تساعد الاستثمارات في تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2- هناك عدة معايير لتقسيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أحدها حسب النظام الاقتصادي وطبيعتة في البلاد، حيث تختلف هذه المعايير المستخدمة لتحديد طبيعه المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة (يمكن أن يكون عدد المشاريع العمال أو رأس المال، أو مزيج من الاثنين معا، أو التكنولوجيا المستخدمة في المشروع، أو حجم المبيعات.
3- تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 55% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 65% من إجمالي العمالة في البلدان ذات الدخل المرتفع. وتنمو هذه النسب إلى أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 70% من إجمالي العمالة في البلدان ذات الدخل المنخفض، في حين توفر أكثر من 95% من إجمالي العمالة ونحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي.
4- يتمتع العراق بالعديد من المقومات التي تشجع على تدفق الاستثمارات الاجنبية اليه في شتى القطاعات الاقتصادية بما يمتلكه من موارد طبيعية مختلفة وموارد بشرية متنوعة.
5- من خلال تحليل المؤشرات الخاصة بتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر تبين ان هنا تطور في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6- ان قيمة الانتاج في المشاريع الصغيرة اخذت بالانخفاض خلال مدة الدراسة اما في المشاريع المتوسطة فقد كانت متذبذبة وغير مستقرة.

7- ان انتاجية العمل في المشاريع الصغيرة اخذت بالانخفاض خلال مدة الدراسة اما في المشاريع المتوسطة فقد اتسمت بعدم الاستقرار.

ثانياً: التوصيات

1- ضرورة وجود هيأت تنظيمية للإشراف على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف اتخاذ القرارات اللازمة لرعاية المشاريع ومساعدتها على التوسع.

2- ربط الجانب الأكاديمي بالجانب العملي وإنشاء مراكز للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعمل على تحفيز الشباب على إقامة مشاريعهم.

3- تطوير برامج تدريبية للقائمين على المشاريع الصغيرة ورفع مهاراتهم المختلفة في المجالات الإدارية والتسويقية والتمويلية وغيرها بحيث تكون هذه البرامج مبنية على احتياجات الصناعات الصغيرة.

4- التعاون مع المؤسسات الحكومية المتخصصة لنقل الخبرات العالمية في مجال دعم وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

5- تشجيع البحث العلمي التطبيقي من خلال تقديم الدعم المالي اللازم وتعزيز التعاون بين الجامعات ووزارة الصناعة والتجارة والعمل.

6- التشجيع على إقامة مشاريع تنموية صغيرة ومتوسطة الذي يعمل على تشغيل الشباب ذكوراً وإناثاً في هذه المشاريع، وذلك بإتاحة الفرص التشغيلية للمرأة بنطاق واسع لا سيما في قطاعات الصناعات الغذائية ،التجارة ،السياحة والخدمات الأسرية.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

1- احمد، احمد عبد الرحمن (2004) مدخل في ادارة الاعمال الدولية، دار المريخ للنشر، السعودية.

2- احمد، علي فتحي (2010)، "مقالات عن الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات والنمو الاقتصادي"، اطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد ،جامعة جلاسكو.

3- ابو قحف، عبد السلام احمد(2001)،اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الاولى، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية.

4- انويو، سيف(2016)، الاستثمار الاجنبي المباشر، التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني.
5- حيدر، محمود علوي (1996)، دراسة بعنوان استراتيجية وبرامج التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،منظمه العمل الدولية
6- . حميد، دينا احمد عمر (2005)، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقطار عربية، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
7- خليل ،احمد خليل (2020) ،الاقتصاد المعرفي : رؤية استراتيجية مقترحة للإصلاح الاقتصادي الشامل في العراق، دار المريخ، بغداد .
8- خلف ،فليح حسن (2009)، العولمة الاقتصادية ، عالم الكتاب الحديث ، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، إربد
9- الخزرجي، سميرة حسين(2016) ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة لتعزيز النمو ، المجلة الاقتصادية يصدرها البنك المركزي العراقي .
10- الجامعة العربية – منظمة العمل العربية ، المنتدى العربي للتشغيل ، ورقة عمل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة ،2009 .
11- الكواز، سعد محمود(2005)، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وآثارها على اقتصادات الاقطار النامية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للمدة(2010-2023)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دار النشر، الكويت.
13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، نشرة ضمان الاستثمار، الربع الثاني،2023.
14- العنبكي، عبد الحسين، عرض كتاب الاصلاح الاقتصادي في العراق ، تنظير لجدوى الانتقال الى اقتصاد السوق.
15- النجار، يحيى غني (2006) ، تقييم المشروعات- تحليل دراسة الجدوى وتقييم كفاءة الاداء، جامعة بغداد.
16- الهوداج، عباس محمود (2017)، المؤسسات الصغيرة المفهوم الدور المرتقب مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري) قسطنطين) العدد 11.

17- السامرائي ،هناء عبد الغفار (2002)، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، بغداد، بيت الحكمة.
18- شنوف، شعيب (2007)، الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الإداء الاقتصادي، الملتقى العلمي الدولي، جامعة بومرداس، الجزائر.
19- فزع، عمر خلف (2013)، مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق.. التوطن والتمويل. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد1، العدد3.
20- صقر، محمد فتحي(2009) ، واقع المشروعات الصغيرة وأهميتها الاقتصادية ، كلية الادارة والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.
21- عبد الحسن، صلاح كريم(1998)،حلقة نقاشية حول الاستثمارات الاجنبية، المسوغات والاخطار، بيت الحكمة، بغداد.
22- وزارة التخطيط (2024)، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، خطة التنمية للسنوات 2015-2024.

ثانياً: مواقع الانترنت

23- عبد اللطيف، أسار فخري(2018)،دراسات البنك المركزي،متاح على الموقع https://cbi.iq/static/uploads/up/file-153043169326679.pdf

ثالثاً: المصادر الانكليزية

28-UNCTAD, World Investment Report, 2010-2023.
29-UNCTAD .DTCI, UN ,The Nature of Transnational Corporations, Journal of Transnational Corporations vol. 1,NO.2,NewYork.
30-Kojima Kiyoshi (1982), Direct Foreign Investment, Billing and Sons Ltd., Guild Fed,London.
31-United nations industrial development organization (undio)(2005) ,investment project preparation and appraisal , Vienna .
32-World Invesment Report, UNCTAD 2014-2023.